

الفصل الثاني

موقف السلطة من الفقهاء على عهد بني أمية في الأندلس

عصر الإمارة (١٣٨-٣٠٠هـ)

محمد عبدالحميد عيسى

كانت السنوات الأولى للوجود الإسلامي على أرض الأندلس، والتي بدأت منذ عام اثنين وتسعين من الهجرة الموافق للسنة الحادية عشر من بداية القرن الثامن الهجري، حافلة بالأنشطة الحربية والعسكرية، سواء في مسألة الفتح ذاتها أو ما تمخضت عنه السنوات من حروب أهلية بين العرب والبربر أحياناً والعرب القيسية والقحطانية في أحيان أخرى، مما ركز اهتمامات المؤرخين والكتابات التاريخية على تتبع الأخبار العسكرية وأخبار الولاة والأمراء وزعماء التمرد والثورة ومحاولات فرض السيادة على أقاليم الأندلس المتباعدة.

ترتب على تلك الأوضاع صعوبة تتبع جذور ظاهرة تكون طبقة قوية من المجتمع الأندلسي يمكن تسميتها (بطبقة الفقهاء) أو إن شئت الدقة طبقة رجال الدين، والذين كان لهم دوراً خطيراً في مناحي الحياة المختلفة خلال الوجود الإسلامي على أرض الأندلس.

ومع ذلك كله.. يمكن تتبع بدايات تكون هذه الطبقة من الروافد التالية:

أولاً: ما صحب الجند الفاتح من مجموعة من التابعين يختلف المؤرخون في تحديد اعدادهم. ويروي الحميدي "أن موسى بن نصير قد سار إلى الأندلس في عشرة آلاف فارس، وكان معه من التابعين - رضى الله عنهم - حنش بن عبدالله الصنعاني، وأبو النضر جيان بن ابي جبلة في عشرين رجلاً منهم، ويضيف نقلاً عن ابن حبيب ١٧٩/٢٣٧هـ، ٧٩٦/٨٥٣هـ، قوله (ودخل الأندلس من التابعين سوى من لا يعرف نحو من عشرين رجلاً بهؤلاء وغيرهم أتى موسى بن نصير)^(١).

وكان لهذه المجموعة سلطة تحديد اتجاه القبلة في المساجد الجديدة وامامة الجند في الصلاة، وبطبيعة الحال كان لهم ولغيرهم الأولوية في الافتاء، وابداء الرأي فيما استجد من أمور وغير ذلك مما تطلبه الوضع الجديد في الأندلس.

ومع مرور الأيام، كان لهؤلاء التابعين ومن كان قريباً منهم في العلم أو من اتسم بالتقوى، الدور التوجيهي الأكبر للجنود المسلمين عرباً أو غيرهم من سكان الشمال الإفريقي، وفي تحديد علاقاتهم باصحاب البلاد الأصليين.

ثانياً: رافداً آخر من روافد تشكيل هذه المؤسسة الدينية تمثل في ضرورة وجود بعض الوظائف المرتبطة بالدين، ومن أهمها القضاء.

ولقد عرفت بلاد الأندلس باكراً جداً نظام القضاء، وليس من المستبعد وجود بعض القضاة الفاتحين، وإن لم يكن مؤكداً إلا ما أشار إليه محمد بن حارث الخشني من وجود قضاة في عهد الولاة الأول، وخاصة القاضي/مهدي بن مسلم، الذي ولاه الأمير عقبة بن الحجاج السلموني (١١٦/١٢١هـ) على قضاء قرطبة.

وكان الرجل عالماً، تقياً، ورعاً، طلب منه عقبة أن يكتب بنفسه صيغة عقد توليته القضاء، فكتب عهداً متميزاً، اتخذه الناس بعد ذلك أسوة حيث جاء فيه ضرورة تقوى الله وطاعته والبحث عن مرضاته في السر والعلانية، معتنصماً بحبله المتين وعروته الوثقى، موفياً بعهده، متوكلاً عليه واتقاً به، وفيه أيضاً.. ضرورة الالتزام بكتاب الله وسنة رسول الله، والتقرب إليهما بإجراء الحدود مجاريها على من وجبت عليه، واعطاء الحقوق من وجبت له، وأن يحاسب نفسه في يومه وغده فيما تقلد من الامانة الثقيل حملها، الباهظ عبئها، فإنه محاسب وموعد وموعد... إلخ. ويأتي النص كاملاً بعد ذلك^(٢).

ومن بعد مهدي بن مسلم.. جاء عنتر بن فلاح، وكان حريصاً على مصالح الناس لا يقصر في مطالبهم ولا في احتياجاتهم، حتى ولو بذل في سبيل ذلك كل ما يملك، ويروى عنه أنه تبرع بكل ما يملك لكي يكون صادقاً في دعوته إلى الله بنزول المطر بعد أن أصاب الأندلس على أيامه الجفاف.

ويورد الخشبي اسم مهاجر بن نوفل القرشي على أنه ثالث أول قضاة في الأندلس، وعلى ايديهم تكونت وظائف أخرى مثل: أهل الفتيا، والمشورة والشهود والمزكين وغيرهم ممن أصبحوا أعضاء بارزين في تلك الهيئة الدينية^(٣).

ثالثاً: رافداً آخر ساهم في وجود الفقهاء وغيرهم من علماء الدين يتمثل في بدء الحياة التعليمية على أرض الأندلس إذ كان العرب المسلمون عامة، والمتعلمون منهم خاصة، والتابعين ومن ظن بنفسه علماً تحديداً هم أوائل

المعلمين على أرض الأندلس.. ولقد أورد ابن القوطية ما يدل على أن بداية الحركة التعليمية في الأندلس إنما ترجع إلى عصر الولاة وذلك.. بإشارته إلى قيام الصميل ابن حاتم، أكبر زعماء العرب القيسية وأبرز الشخصيات السياسية في الأندلس بعد عام ١١٦هـ وحتى سنة ١٣٨هـ بزيارة لمعلم يعلم الصبيان ومحاولته التدخل فيما يعمل لهؤلاء^(٤).

وتطور الأمر حتى غدا المعلمون جماعة كبرى عند مجئ الغازي من قيس مع عهد عبدالرحمن الداخل.

رابعاً: ويأتي رابع هذه الروافد من جماعات من العلماء على مختلف مستوياتهم العلمية مهاجرين من المشرق الإسلامي نتيجة التطورات السياسية في هذه البلاد وخاصة سقوط الدولة الاموية عام ١٣٢هـ وقيام الدولة العباسية ومما تعرض له الأمويون وأنصارهم من مطاردة وتكليل مما حدا بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى الأندلس حاملين معهم علوم المشرق الإسلامي وكان نجاح عبدالرحمن الداخل في تأسيس دولة اموية في الأندلس عاملاً هاماً في فتح ابواب هذه البلاد أمام تلك العناصر المضطهدة والتي انت إلى الأندلس بما تحمله من علوم ومن حياة اجتماعية ومستوى ثقافي مما كان سبباً في اذكاء شعلة الثقافة والعلوم وتوطئة السبيل أمامها للانتشار والذيع.

خامساً: الرافد الأخير في نظري.. تمثل في مجموعة الاندلسيين الراحلين إلى المشرق الإسلامي لاداء فريضة الحج وتلقى العلم وعاد هؤلاء الحجاج العلماء إلى الأندلس فنالوا بين الناس مكانة عالية وشجع الأمير عبدالرحمن الداخل على ذلك باهتمامه كثيراً بالعلماء ورجال الدين ومن ثم تقدمت الدراسات في عهده تقدماً كبيراً وزادت رحلات الطلاب إلى المشرق ممن اتموا تعليمهم الأول في الأندلس.

وظهرت في مجالس العلم في القيروان والاسكندرية والفسطاط ودمشق وبغداد ومكة والمدينة أسماء طلبة اندلسيين، خرجوا للعلم أو الحج أو التجارة، وعاد هؤلاء بعد ذلك إلى بلادهم متمتعين بسمعة عالية وبمكانة أهلتهم للاشتراك في من اسميتهم طبقة الفقهاء في الأندلس.

بنو أمية في الأندلس

كان عام ١٣٢هـ/٧٥٢م عاماً سيئاً في تاريخ أسرة الامويين خاصة

ودولتهم عامة، ففيه سقطت هذه الدولة نهائياً، وقتل مروان بن محمد آخر خلفائهم، ومن بدايته تعرض الامويين لعملية استئصال كاملة سعى إليها بجديّة من تولى الخلافة من العباسيين، ولم ينج منهم إلا من استتر أو رحل بعيداً عن الشام والعراق.

وكان من هؤلاء الأمير عبدالرحمن بن معاوية حفيد الخليفة هشام بن عبدالملك الذي نجى بمعجزة من ملاحقة للعباسيين له، وتمكن من الهرب من الشام إلى العراق وحين اكتشف مكانه بالعراق هرب إلى الشام عند أخواله من بنى نفرة يتعقبه ولاة العباسيين وانصارهم دون جدوى.

وعلى مدى ست سنوات كاملة من الاختفاء والمطاردة والمغامرة أيضاً تمكن عبدالرحمن بن معاوية مستعيناً ببعض موالى الامويين في الاندلس، من الوصول إلى سدة الحكم في قرطبة، وكان ذلك في عام ١٣٨هـ، ٧٥٨م.

شرع عبدالرحمن منذ ذلك التاريخ في بناء دولة اموية جديدة في الأندلس بدلاً من التي سقطت في دمشق ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً رغم كل الصعوبات التي واجهته، وليس ادل على ذلك أكثر من بقاء تلك الدولة الاموية حية حتى الثلث الأول من القرن الخامس الهجرى ٤٢٢هـ، ١٠٣٠م تقريباً.

وكان من أولويات مهام عبدالرحمن الداخل وضع السياسة التي سيتبعها بين طبقات المجتمع واهمها دون شك العلاقة مع طبقة رجال الدين وهي السياسة التي سار عليها ابناؤه من بعده، وإن تباينوا في بعض تفاصيلها من حين لآخر.

ويرى الدكتور/ حسين مؤنس "أنه إن كان العنصر الديني جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس في كل بلاد العالم الإسلامي، وأن الحاكمين والمحكومين كانوا يتحرون جهد الطاقة أن تكون تصرفاتهم مطابقة لتعاليم الدين أو متمشية معه على الأقل، ألا أنه كان في الأندلس له أهمية خاصة ولذلك لم يترك لضمير الحكام أو تقديرهم، وإنما اتخذ شكلاً واقعيّاً في صورة علماء وفقهاء يقفون إلى جانب الحاكم ويشاركونه في الحكم بصورة فعلية بحيث يبدو - أمام الناس على الأقل - أن الجانب الديني من أعمال الدولة يشرف عليه رجال دين عارفون بشئون العقيدة، ولا خوف نتيجة لذلك من انحراف الدولة عن قواعد الدين وأنه مهما كان رأى رجال العلم المتحققين في رجال من علماء الأندلس وخاصة الأوائل منهم، إلا أن أمثال اولئك الرجال قد ادوا وظيفتهم في بناء الدولة الاموية في الأندلس، واخفقوا تصرفاتهم في نظر الرعية تأييداً حقيقياً

كان له أبعد الأثر في تثبيت دعائم أركانها وتمكينها من السيطرة الفعلية على بلادها، وتمتع البيت الأموي الأندلسي بثقة الشعب الذي كان يحكمه، وهي ثقة لم يظفر بها الأمويين في المشرق ولا العباسيون خلال عصرهم الذهبي^(٥).

ويفسر المؤرخون المسلمون ذلك الارتباط العضوي بين الحكام الأمويين في الأندلس والفقهاء إلى حاجة الأمويين الملحة إلى سند شرعي يدعم قيامهم بالحكم لأن أمارتهم في الأندلس رغم ما تهيأ لها من أسباب القوة السياسية والعسكرية إلا أنها لم تخرج من الناحية الشرعية الصرفة عن كونها أمانة خارجة على الخلافة العباسية، وهي الخلافة التي استقر لها الأمر في العالم الإسلامي بأجمعه وظلل حكمها كل الأقاليم ما عدا الأندلس.

وبما أن المسلمين في كل بقاع العالم الإسلامي كانوا يوقرون منصب الخلافة ويحترمون من له السيطرة على الحرمين الشريفين، ولم يكن يخفى على أحد من أهل الأندلس موقف عبدالرحمن الداخل من الخلافة العباسية حتى وصل الأمر إلى قيام المتطوعين إلى حكم الأندلس بمعاودة الداخل رافعين لواء الخلافة العباسية، وجرت أكثر من محاولة لاسقاطه نجا منها بصعوبة وبعد عناء شديد.

كان إدراك عبدالرحمن الداخل لتلك الحقائق سبباً رئيسياً في دم ادعائه الخلافة، بل ودعوته على منابر الأندلس للخلفية العباسية.

وظل على ذلك زمناً حتى رسخت أقدامه في حكم قرطبة، فقطع الدعوة للعباسيين ومع ذلك لم يجرؤ هو أو أحد من أبنائه على حمل لقب الخلافة، بل كان يخاطب في أحسن الأحوال بلقب "ابن الخلائف" وضرب العملة في أيامه باسم (ال خليفة العباسي).

وما كان ذلك كله ليخدع الناس كثيراً، لأن الصراع بين الخليفة أبي جعفر المنصور العباسي، وعبدالرحمن لم يكن خفياً على أهل الأندلس مما أجبر الأمويين على البحث عن سند شرعي يساعدهم على البقاء في السلطة خاصة وأن المجتمع الأندلسي بقبائله العربية والبربرية وعناصره الإسبانية ما كان يمكن إمامه إلا تحت مظلة دينية وسند شرعي وسلطان روحي حتى يمكن بالفعل السيطرة عليه وإدراته. وكان هذا كل سبباً في إيجاد مصلحة مشتركة بين الحكام الأمويين وطبقة رجال الدين وخاصة الفقهاء في الأندلس.

رحب فقهاء الأندلس بذلك الاتجاه وبنلوا جهودهم في الاستعادة منه وجاءت ثمار جهودهم الأولى في اختيار الأمير هشام عبدالرحمن الداخل ليكون الحاكم

بعد والده رغم عدم كونه الأكبر.

كان سليمان هو الأكبر، وقامت المنافسة مع أخيه هشام على ولاية العهد واجتهد كل منهما في تمهيد الطريق لنفسه.

كان سليمان بطبيعته.. رجل حرب وسياسة، وكانت وسيلته بطبيعة الحال الاعتماد على جند ورجال السياسة. بينما كان هشام يبذل جهوده مع العلماء والفقهاء مستغلاً ميوله العلمية وطبيعته التي مال بها نحو التدين، فاجتذب إلى جانبه طائفة رجال الدين الذين بذلوا جهودهم في تجميل صورته أمام العامة وإظهاره للناس بمظهر التقى المؤمن الذي يحترم الدين ويرعى قواعده مقارنًا بأخيه سليمان الذي تم تصويره في هيئة رجل غير ملتزم، ونجح الفقهاء في الدفع بهشام إلى قمة السلطة بعد والده، ولم يتردد هذا الورع التقى في أن يقف بقوة ضد مطالبة أخيه الأكبر سليمان بالولاية، وحاربه محاربة شديدة حتى اضطره هو وحليفه عبدالله الأخ الثاني إلى الهجرة من الأندلس ونفيهما إلى بلاد المغرب ولم ينس أن يرضيهما باعطائهما حقهما في ميراث والدهم مبلغاً كبيراً من المال ضمن به عرش الولاية في قرطبة.

هشام الرضا والفقهاء

وضع الأمير عبدالرحمن الداخل بذور سياسة استرضاء الفقهاء ورجال الدين والعمل ما أمكن على اجتذابهم إلى جانب السلطة حتى ولو ترتب على ذلك التنازل لهم عن بعض السلطات والسماح لهم بما قد لا يسمح به في فترات أخرى، فبينما كان عبدالرحمن عنيفاً مع رعيته، سريعا إلى العقاب والبطش لأقل بادرة عصيان أو مخالفة، نجده طويلاً الصبر، واسع الحلم مع هؤلاء حتى أنهم في بعض الأحيان قد اتخذوا موقفاً معارضاً لرغبات الأمير دون أن يخشى هؤلاء أية ثورة غضب من الأمير، كما وقف موقفاً ليناً من رفض مصعب بن عمران تولى القضاء له.

ويأتى ابنه هشام الرضا ١٨٠ : ٢٠٠هـ، ليبدأ حكمه بتعيين مصعب بن عمران قاضياً، ومعتزراً له عن بعض مواقف والده ومؤكداً حسن استجابته حتى قال له (إن الأخلاق التي كنت تكرها من أبي قد أمكنها الله مني، وبقي طيبها عليك لصالح أمور المسلمين، ولو وضعت المنشار على رأسي لم أعترضك)^(١).

تدلنا هذه العبارة القصيرة على أن تلك الفترة للقصيرة نسبياً كانت قمة

التفاعل والتزواج بين السلطة والفقهاء في الأندلس.

فقد أضيف هشام على نفسه صورة الأمير الورع التقى الذي يسلك سيرة النسك، والذي يقدر رجال الدين ويجلهم، ويضعهم في المكان اللائق بهم، ومضى للفقهاء ينشرون هذه الصورة بين الناس ولقبوه (بالرضا) وهو لقب لم يحمله أحد من أمراء بني أمية غيره، وتمكنوا من إقناع الناس بأن أميرهم إنما هو أمير تقى عادل يسير في حياته وحكمه سيرة الصحابة والتابعين، وانتقلت هذه الآراء إلى المؤرخين الغربيين، فأشادوا به (ليفي بروفينسال)، و(لويس سواريث) وغيرهما مؤكدين اهتمامه بالفقهاء مانحاً إياهم كل ما يستطيع من حماية وتأييد^(٧).

وكان هشام يؤثر في مجالس الفقهاء وخاصة مجالس الحديث والفقهاء، مما زاد الرابطة بينه وبين الفقهاء، والذين إلى جانب قيامهم بالدعاية له داخل الأندلس، فإنهم قد قاموا بنقل هذه الصورة المبالغ فيها إلى خارج الأندلس. فتروى لنا المصادر ثناء طلاب الأندلس على أميرهم في مجلس الإمام مالك بيدي إعجابيه بالأمير هشام ويشيد بعذله وتقواه ونقل عن مالك قوله (وددت لو أن لله زين موسماً به)^(٨) وساهم العداء المشترك عند كليهما للعباسيين في التقريب بين الرجلين^(٩).

في عهد الأمير عبدالرحمن الداخل وخاصة على أيام هشام، رحل عدد من فقهاء الأندلس ورجال العلم به إلى المشرق الإسلامي إما لأداء فريضة الحج أو للاستزادة من العلم، ومن هؤلاء: زياد بن عبدالرحمن، وعيسى بن دينار، وسعيد بن أبي هند، ويحيى بن يحيى الليثي وغيرهم، فدرسوا على يد الإمام مالك بالمدينة واستقوا من علمه واجتهاده، وعادوا إلى الأندلسيين حاملين كتابه المشهور (الموطأ) ونقلوا إلى الأمير هشام إعجاب مالك به، فقام هذا بتمكين هؤلاء الفقهاء من نشر مذهب مالك في الأندلس، وأوكل إليهم الوظائف الرسمية في الدولة، حتى غدا مذهب الإمام مالك مذهب أهل الأندلس الغالب، ومن ثم قوى نفوذ هؤلاء الفقهاء ورجال الدين، وتربعوا في أهم المناصب وكثر تدخلهم في شئون الدولة، وكان لذلك آثار ترتبت عليها فيما بعد نتائج سياسية واجتماعية خطيرة^(١٠).

وقد أصبح مؤكداً عند الجميع أن هشاماً قد استسلم في حياته لهؤلاء الفقهاء، وأنه قضى حياته خاضعاً لأحكامهم مما أتاح لهم الفرصة لكي يتبوا مكانة

عظيمة في الأندلس^(١١)، وعلى عكس ما قيل من أن هشاماً في الواقع كان يوقر المالكيين ويقربهم، ويفيض عليهم عطاياه، إلا أنه كان يتحاشى أن يعهد إليهم بالمناصب الكبرى، لأنه - بما ركب في طبعه من الحرص على سلطانه - كان يشعر بالطموح السياسي الذي ملأ نفوس الظاهرين منهم، وهو طموح سيظهر بصورة واضحة أيام ابنه الحكم المرضى، فاكتفى بتكريمهم واستشارتهم واتخاذ نفر منهم أهل شوره، وكان يناقشهم في مظاهر التقى والورع والحرص على رعاية الدين وعمارته المساجد وتعميرها بالمصلين^(١٢).

الحكم الربضي والفقهاء

ولد الأمير الحكم بن هشام بقرطبة سنة ١٥٤هـ/٧٧١م، وتولى إمارة الأندلس وهو في السادسة والعشرين من العمر، وكان شاباً متحمساً، شديد البأس، والاعتزاز بنفسه جمع في نفسه عدداً من المتناقضات.. فكان طاغية، حازماً، شديد الوطأة على خصومه والخارجين عليه، وكانت تحده مع ذلك نزعة إلى الانصاف والعدالة والتواضع^(١٣).

وتجمع المصادر على أنه أول من أظهر فخامة الملك بالأندلس، وأسرف في تأييد هيئته، وجدد عهد أجداده بالمشرق ببذخه وروعته، واستكثر من المماليك والبطانة، وكان ميالاً إلى اللهو مولعاً بالصيد، يؤثر مجالس الندماء والشعراء على مجالس الفقهاء والعلماء.

لذلك كله سرعان ما بدأ الصدام بين الأمير والحكم والفقهاء، فانتزع منهم الكثير من مكانتهم التي مكنهم منها والده هشام، واتخذ سياسة ترمي إلى الحد من نفوذهم، وإبعادهم عن التدخل في شئون الدولة في الوقت الذي تطلع الفقهاء فيه إلى انتزاع السلطة السياسية ليحكموا الأمة من وراء العرش، أو أنهم كانوا يطمحون إلى إقامة جمهورية دينية^(١٤).

من هنا بدأ الصدام سريعاً وقوياً بين الأمير ورجال الدين الذين ثارت نفوسهم سخطاً عليه، وجاءت سياسته قاضية على آمالهم وأمانيتهم، فأخذوا يلوحون بسببه والتعريض به من فوق المنابر، ويوغرون صدور الناس عليه بالدس والوقية، ويسبغون على دعايتهم شباب الوعظ والإرشاد، والحض على التمسك بأحكام الدين، ولم يلق الحكم بالا إلى هذه الأعمال...!! ومضى واتقوا من نفسه تساعده همة وثقة لا حدود لها في قدرته على مواجهة أعدائه وكان

نجاحه فى القضاء على الثورات الداخلىة وقسوته فى التعامل معها وتكيله بكل من وقف فى مواجهته من العوامل التى زادت فى الفرقة بين الفريقين حتى بلغت الأمور أن حاول البعض تدبير مؤامرة للقضاء على الحكم وذلك فى عام ١٨٩هـ، واختاروا لقيادتهم محمد بن القاسم المروانى لكنه وشى بهم إلى الحكم الذى لم يتردد فى القبض على المتآمرين والتكيل بهم بصورة قاسية، إذ قام بصلب اثنين وسبعين رجلاً وعلق جنثهم على شاطئ النهر فى مواجهة قصر الإمارة، وكان منهم الفقيه أبو زكريا يحيى بن مضر القيسى، وكان قدوة فى الدين والورع، ومنهم أبو بكر بن عبد البر، ومصروم الخادم، وموسى بن سالم الخولانى، وولده، وغيرهم من أعيان قرطبة وعلماء دينها. ونجح باقى الفقهاء من زعماء الثورة فى الفرار والاختفاء ومنهم: يحيى بن يحيى الليثى، وعيسى بن دينار، وطالوت بن عبدالجبار وغيرهم مما يعنى أن الثورة فى حقيقتها كانت ثورة للفقهاء ضد الأمير.

لم تتوقف الحرب الخفية بين الحكم والفقهاء رغم فشل الثورة الأولى التى حدثت عام ١٨٩هـ، فهؤلاء مازالوا على موقفهم يشوهون صورة الأمير عند العامة حتى يقال أنهم كانوا ينادونه من فوق المآذن: الصلاة يا مخمور!! بينما اتخذ الحكم من جانبه من الاستعدادات ما أبعده عن أهل قرطبة حتى تكررت ثورة أهل قرطبة عام ١٩٠هـ.

ولم يتردد الحكم مرة أخرى من القبض على زعماء الفتنة وصلابهم، بل والتمثيل بجنثهم، وسحق هياج العامة دون رافة حتى هدأت العاصفة إلى حين.

حاول الحكم تهدئة الأمور، فعفى عن الفقهاء وخاصة يحيى بن يحيى الليثى، وعيسى بن دينار، وحين سلم الفقيه طالوت بن عبدالجبار نفسه - بعد الاختفاء - إلى الوزير ابن بسم لكى يشفع له عند الحكم، ورغم غدر الوزير بالفقيه وتقديمه للأمير على أنه قد تمكن من القبض عليه، إلا أن الحكم مال إلى المهادنة وعفى عن الفقيه، وحاول بذلك استرضاء الفقهاء فى بلده.

لم تمض الأمور على ما أراد الحكم، فلا الفقهاء استكانوا إلى وضعهم الجديد، ولا العامة رضيت لقادتها بهذا المصير ومن ثم ظل الصراع خفياً وقوياً بين الفريقين إلى أن وقعت الواقعة الكبرى عام ٢٠٢هـ، فيما يعرف فى التاريخ بثورة الربض.. وهى الثورة التى اشتقت من موقعها اسماً للأمير الحكم، فعرف بالرابضى.. للقسوة الشديدة التى استخدمها فى إخماد هذه الثورة حتى بلغ الحد

درجة طرد مكان هذا الربض من الأندلس عامة، وقام بهدم المنازل وحرث الأرض وإغراقها بالماء، وظلت زماناً طويلاً خراباً لم يجرؤ أحد على إعادة تعميرها، هذا بالإضافة إلى قيامه بقتل ثلاثمائة من زعماء الثورة، وصلبهم على نهر الوادي الكبير صفاً واحداً من المرج إلى المصاراة. بل والأسوأ من ذلك تروى المصادر أنه قد عزم على تتبعهم بالأندلس، وقتلهم حيث وجدوا فكسر عليه بعض أصحابه وذكره صنع الله فيهم فارعوى وكف^(١٥).

تمكن الحكم بهذه السياسة الشديدة من أن يقضى على سلطة الفقهاء، ويبعدهم عن التدخل في شئون الدولة، وكان إحساسه بعدم حاجة الإمارة الأموية في عهده إلى هذا السند الشرعي الذي حافظ عليه أبوه وجده عاملاً من عوامل شدته على هؤلاء الفقهاء، فقد أحس بقوته، وقوة إمارته، ومضى أكثر من أربعين سنة على حكم بني أمية في الأندلس، فاتخذ من أسباب القوة ما جعله يربط على باب قصره ألف فرس عليها عشرة من العرفاء تحت يد كل عريف مائة فرس، فإذا بلغه عن نائر ثار في أطرافه، عاجله قبل استحكام أمره. فلا يشعر حتى يحاط به^(١٦).

لم يتردد الإمام ابن حزم في وصف الأمير الحكم بأنه "كان من المهاجرين بالمعاصي، السافكين للدماء، ولذلك قام عليه الفقهاء والصلحاء"^(١٧).

جانب آخر، اعترف به كل المؤرخين الذين أرخو للحكم، وهو احترامه الكامل للقضاء، ورويت في ذلك روايات تثير العجب، وقد أقام في أول أمره المصعب بن عمران قاضي أبيه، فلما توفي جعل بدلاً منه محمد بن بشير المعروف بحبه للعدل، وبعده عن الجور، وإنفاذه للحكم، وكان الحكم يحبه ويقريه - وكان يسلطه على نفسه وعلى ولده وعلى خاصيته والروايات في ذلك كثيرة ومتعددة^(١٨).

مرض الحكم في أواخر عمره، وندم على ما سلف منه، وبرره بمحاولته حفظ أهله ومكانته ودولته مما يتجلى في وصيته التي تركها لابنه الأمير عبدالحميد الأوسط^(١٩).

ويؤكد ذلك ما نقله لنا ابن عذارى في قوله: ولما دنت وفاته، عتب نفسه فيما تقدم منه عتاباً وتاب إلى الله متاباً، ورجع إلى الطريقة المنطلي، وقال إن الآخرة هي الأبقى والأولى، فتزين بالتقوى، واعتصم بالعروة الوثقى، وأقر بنذوبه واعترف، وأنس إلى قول الله تعالى "أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف"^(٢٠).

وكان من عباد الله المتقين، إلى أن أتاه من ربه اليقين فتوفى - رحمه الله سنة ٢٠٦هـ^(٢١).

ويرى الدكتور حسين مؤنس في ذلك اعتراف من الحكم بسلطة الدين ورجاله - وضرورة العمل على توثيق علاقاته بهم ليكونوا عماد سلطانه.

عبدالرحمن الأوسط والفقهاء

كانت الدروس المستفادة من عصر الحكم الربضي كثيرة ومتنوعة ومن أهمها ضرورة عدم وجود عدااء بين نظام الحكم ورجال الدين كما أنه يجب ترك الحبل على غاربه، كما كان الحال في عصر الأمير هشام الرضا، وأن أفضل الأمور وجود علاقة متوازنة بين رجال الدين ورجال السياسة تسمح بالعمل لصالح المجتمع. وتزِيل التناقض الذي غالباً ما يكون مبعثه الحرص على المصالح الشخصية والرغبة في التفرد بالسلطة واستغلال الدين أو القوة في حماية هذه المصالح والرغبات.

تجلت هذه السياسة الجديدة في عصر الأمير عبدالرحمن بن الحكم حيث اعتلى يحيى بن يحيى الليثي مكانة كبيرة وبطبيعة الحال أصبحت جماعة الفقهاء في مأمن من اضطهاد الدولة، وفي نفس الوقت يمكن أبو الحسن على بنى نافع الملقب بزرياب أنه يحتل في بلاط نفس الأمير مكانة لا تقل مما كان يتمتع به الفقهاء. بل ربما أكثر من ذلك فقد خرج الأمير بنفسه لاستقباله، وما أن سمع غناءه وحديثه حتى شغف به، فغمره بفضله وإنعامه، وأجرى عليه من الرواتب والأرزاق الشيء الكثير وقدمه على سائر المغنين. وزادت حظوة المغنى زرياب إلى درجة أثارت حسد فقيه عظيم كبقى ابن مخلد الذي طالب بألف ناقه حمراء لأن زرياب أعطيها جملة وحرقتي أشرف من حرفته.

نجح عبدالرحمن الأوسط في إتباع سياسة متوازنة بين كافة الأطراف حتى قال عنه المؤرخون "أن عصره قد ارتبط بعدد من الشخصيات البارزة منهم، يحيى بن الليثي الذي مثل الجانب الفقهي في الحضارة الأندلسية وعباس بن فرناس الذي غلب عليه الجانب العلمي، وزرياب الذي تجسد فيه الجانب الحسي، والحكم الغزال أديب الأندلس وسفيرها المميز. مما دفع بالحياة في الأندلس على عهد عبدالحميد الأوسط إلى التطور والرقى، وأتيحت للبلاد سنوات طوال من الهدوء وازدهرت خلالها الدراسات الدينية واللغوية والأدبية، كما تمتعوا

بدرجات متفاوتة من بعض المتع والمذات حتى غدا هذا العصر .. من أجمل فترات عصر الإمارة في الأندلس على الإطلاق".

عصر الأمير محمد بن عبدالرحمن

اتخذت مدرسة الفقهاء في الأندلس خلال تلك الفترة منحى خاصاً بها إلا وهي: الاقتصاد على دراسة المذهب المالكي حتى غدا هؤلاء مدرسة متميزة عبرت عنها كلمات الأمير هشام الرضا للفقهاء سعيد بن أبي هند حينما مر عليه يوماً ووقف هذا لتحيته فقال له الأمير "لقد ألبسه مالك ثوباً جميلاً"^(٢٢) وحافظ المالكيون على هذه المكانة فشكروا في الأندلس ما يمكن أن نطلق عليه اسم أهلى للفتيا وأهل المشورة، وفتحوا لهم أبواب مجالسهم، واستمعوا إلى آرائهم وربما استجابوا للرحم.

كان معظم هؤلاء الفقهاء مالكيين، أى انحصر علمهم فى مجال الفقه المالكي لا يزيدون عليه شيئاً، وكانت مؤلفاتهم أيضاً لا تخرج عن كونها ملخصات أو شروحات لموطأ مالك بن أنس فقد ألف عبدالملك بن حبيب "الواضحة" ومحمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي "المستخرجة" أو "العتبية" ومالك بن على القطنى "المختصر فى الفقه" ويحيى بن مزين "تفسير الموطأ".

وكان أكثر هؤلاء الفقهاء تأليفاً هو عبدالملك بن حبيب، وكلها انحصرت فى نفس المجال، أما اصبغ بن خليل وهو الذى دارت عليه الفتيا فى الأندلس خمسين عاماً فقد ذكر ابن الفرض أنه لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه، وأنه اتى عليه وصفه بأنه كان حافظاً للرأى مع مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً فى الشروط، بصيراً بالعقود^(٢٣).

شكلت هذه النخبة من الفقهاء الأندلسيين جماعة مترابطة تلك الأحداث الدامية، ويرى د. مؤنس.. قيام حلف متبادل بينهم وبين الأمراء، وأن الصلح الذى تم بين الحكم الربضى وبينهم، كان فى حقيقة الأمر.. حلفاً بين الظاهرين من أهل الفقه والأمراء.

وانفاقاً على التأييد المتبادل. الفقهاء يؤيدون السلطان ويعلون جاهه بين الناس.. والسلطان يؤيد جاه هؤلاء الفقهاء بإضفاء الاحترام والأموال والحفظ الدينية على من يطلبها منهم^(٢٤) ومن هنا بدا للناس ذلك الترابط القوى بين الإمارة الأندلسية والفقهاء المالكيين وحين بدأت تغزو الأندلس اتجاهات علمية حديثة، مثل الاهتمام بعلم الحديث، وجاء بقى من مخلد المتوفى ٢٧٦ ومعه

مؤلفات جديدة منها مصنف أبي بكر بن أبي شبية، وكتابه الفقه لمحمد بن ادریس الشافعی الكبير - كتاب الأم - وغير ذلك من المؤلفات التي تهتم بعلم الحديث ولم تكن قاصرة على المذهب المالكي. عاد بقي من رحلته الأولى في حدود سنة ٢٤٤هـ في إمارة محمد بن عبدالرحيم الأوسط، وهو بحيل على غزير ويصحب معه مجموعة المصنفات التي اطلع عليها - وأخذ يفتى بالأثر دون الالتزام فذهب مالك حتى عده الناس متميزاً لا يقلد أحداً، فبدأ انتشار علم الحديث في الأندلس، وكان في ذلك هجوماً وتحدياً لشيوخ الأندلس وأصحاب مدرستها الكبرى، فثاروا عليه، وينقل لنا أبو عبدالله القرطبي في كتابه المفقود (أخبار علماء قرطبة) "وكان بقي أول من كثر الحديث بالأندلس ونشره، وهاجم شيوخ الأندلس فثاروا عليه، لأنهم كان علمهم بالمسائل ومذهب الإمام مالك، وكان يفتى بالأثر فشد عنهم شذوذاً عظيماً، فعدوا عليه الشهادات وبدعوه، ونسبوا إليه الزندقة، وأشياء نزهه الله منها"^(٢٥).

وقد أورد الضبي هذه الأحداث في رواية طويلة مهاجماً فقهاء قرطبة، أصحاب الرأي والتقليد، الزاهدين في الحديث، العارين من علوم التحقيق، المقصرين عن التوسع في المعرفة، ففسدوه، وتخطى منهم يرميه إلى الإلحاد والزندقة، وتشاهدوا عليه بغليظ الشهادة، داعين إلى سفك دمه"^(٢٦).

ويصل الأمر بالفقيه بن مخلد إلى الاختفاء خوفاً من القتل والبحث عن وسيلة يهرب بها من الأندلس نتيجة لتعصب فقهاء قرطبة، على الرغم من أن الرجل قد درس المذهب المالكي، وتلقى العلم عن كثير من شيوخه إلا أن محاولته إدخال علم الحديث وما ترتب عليه من علوم جديدة كادت أن تكلفه حياته لولا أن يسر الله له وساطة الوزير هاشم بن عبدالعزيز عند الأمير محمد عبدالرحمن الأوسط وكتب بقي رسالة إلى الأمير يناشده الله فيها في دمه ويسأله التثبيت في أمره والجمع بين خصومه وسماع حجته فيأتي في ذلك بما يوفقه الله تعالى وقام الوزير بشرح قضيته للأمير فأمر بتأمين بقي بن مخلد وإحضاره مع الطالبين له فتناظروا بين يديه، فأدلى بقي بحجته، وظهر على خصومه واستبان للأمير حسدهم إياه لتقصيرهم عن مداه، فدفعهم عنه، وتقدم إليه بمطأأة قدمه، ونشر علمه، وأمر بإيصاله إليه في زمرة الفقهاء والرفع من منزلته فاعثتلى درة العلم ولم يزل عظيم القدر عند الناس، وعند الأمير محمد إلى أن مات رحمة الله عليه"^(٢٧).

كان ذلك موقفاً ذكياً من الأمير الأندلسي حيث اكتسب إلى جانبه فقيهاً قدر

له أن يكون واسطة العقد بين علماء الأندلس في ذلك الوقت، كما أنه جعل من نفسه حكماً من العلماء ومن ثم ثبت مكانة الأمراء والدولة، وجعل الجميع يحسبون لها ألف حساب.

ولم تكن تلك هي الحادثة الوحيدة التي وقف فيها الأمير محمد في مواجهة فقهاء قرطبة بل تكرر ذلك الموقف مع العالم محمد بن عبدالسلام الخشني المتوفى ٢٨٦هـ/٨٨٩م، ولقد سعى بهذا الرجل واتهم بنفس الاتهامات التي وجهت إلى بقى بن مخلد ولأنه رفض الاختفاء والهرب لقناعته بأنه على حق فيما يقول... فقد قام صاحب السوق بحبسه وسبه حتى قال له: أيه يا عدو الله عدو نفسه أنت القاتل أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً؟! فرد عليه الخشني: إن الله تعالى يقول في محكم كتابه (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) (٢٨)، فسطى صاحب السوق على الفقيه سطوة غشوماً، ورماه في السجن. وتدخل الأمير محمد بن عبدالرحمن مرة أخرى لإنقاذ هذا العالم من سطوة فقهاء المدينة، وأمر بإطلاق سراحه، ثم اعتذر له، وطلب منه أن يطمئن، وأن يعمر مجلسه، وينشر علمه.

ولذلك كان الخشني يبدأ مجلس تعليمه، بالدعاء للأمير محمد ويختتم مجلسه بالدعاء له أيضاً (٢٩).

كان التعارض واضحاً بين أصحاب المدرسة المالكية ومدرسة الحديث التي مثلها بقى بن مخلد، مما أتاح لسلطات الدولة التدخل بينهما، إما بالحماية المباشرة كما حدث في المثالين السابقين، أو بالتعيين في وظائف مهمة. ومن ذلك ما تعرض له الفقيه القرطبي قاسم بن محمد قاسم بن سيار المتوفى ٢٧٨هـ/٨٩٠م، فهذا الرجل قد رحل إلى المشرق. وتعلم على يد أساتذة المذهب الشافعي هناك، وحينما عاد إلى الأندلس اصطدم بعقلية فقهاء المالكية، ولولا نجاح قاسم في الحصول على حماية الأمير محمد.. لناله من فقهاء المالكية ما نال بقى ومحمد بن عبدالسلام. وقام الأمير محمد بتعيينه وثائقياً خاصاً به.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري، حدث تحالف بين الفقهاء والسلطة في الأندلس في مقاومة تيارات دينية وفدت إلى الأندلس، منها التشيع، والاعتزال، بل.. وبواكير الفكر الفلسفي والذي مثله محمد بن مسرة، وظهر في قرطبة من يتهمون بالميل إلى هذه المعتقدات، وتعرض بعضهم للاضطهاد والسجن والطرده من الأندلس.

ويتطلب الأمر دراسة أخرى أكثر استفاضة.

المراجع

- ١- جنوة المقتبس، ص ٧.
- ٢- قضاء قرطبة: ص ٨: ١١.
- ٣- المصدر السابق، ص ٢٧.
- ٤- افتتاح الأندلس، ص ٤٠ - طبعة كوديرا.
- ٥- شيوخ العصر الأندلسي، ص ٥ وما بعدها.
- ٦- ابن القوطبة: افتتاح الأندلس، ص ٦٣ - طبعة الأبياري.
- ٧- محمد عبد الحميد عيسى: تاريخ التعليم في الأندلس، ص ٨٠-٨١.
- ٨- أخبار مجموعة.
- ٩- محمد عبدالله عنان: دولة الإسلام، ص ٢٢٩.
- ١٠- نفسه، ص ٢٣٠.
- ١١- عبدالعزيز سالم: تاريخ المسلمين، ص ٢١٩ - تاريخ وحضارة المسلمين في الأندلس، ص ٢٥٥.
- ١٢- حسين مؤنس: شيوخ العصر، ص ١١٣.
- ١٣- أخبار مجموعة، ص ١١٣، طبعة إبراهيم الإبياري.
- ١٤- محمد عبدالله عنان: دولة الإسلام، ج ١، ص ٢٣٠.
- ١٥- ابن عذاري: البيان المغرب، ج ٢، ص ٧٧.
- ١٦- المصدر السابق، ص ٧٩.
- ١٧- عبدالعزيز سالم: تاريخ المسلمين وأثارهم في الأندلس، ص ٢٢٦.
- ١٨- أخبار مجموعة: ص ١٣ وما بعدها.
- ١٩- محمد عبدالله عنان: المرجع السابق، ص ٢٤٨.
- ٢٠- سورة الأنفال، الآية ٣٨.

- ٢١- ابن عذارى: للبيان المغرب، ج٢، ص ٨٠.
- ٢٢- ابن القوطية: افتتاح الأندلس، ص ٤٤.
- ٢٣- ابن الفرضى: علماء الأندلس، ج١، ص ٧٧ - الترجمة رقم ٢٤٧.
- ٢٤- حسين مؤنس: شيوخ العصر في الأندلس، ص ٣٥.
- ٢٥- أكرم ضياء العمرى: بقى بن مخلد، ص ٥٣.
- ٢٦- الضبى: بغية الملتمس، ص ٢٤٥.
- ٢٧- محمد عبدالحميد عيسى: المرجع السابق، ص ٩٦.
- ٢٨- سورة البقرة، الآية ١٠٦.
- ٢٩- محمد عبدالحميد عيسى، المرجع السابق، ص ٩٩.